

Distr.: General
2 July 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

البند ٨٩ (د) من القائمة الأولية*

البيئة والتنمية المستدامة

تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من
الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا
تقرير الأمين العام**

موجز

قرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا، بموجب مقرره ١/م أ-٥، إنشاء لجنة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية بوصفها إحدى الهيئات الفرعية للمؤتمر، وحدد اختصاصها بمساعدة المؤتمر على استعراض تنفيذ الاتفاقية بانتظام. وبناء على ذلك اتخذت أمانة الاتفاقية خطوات مختلفة لتيسير عملية الإبلاغ، وعمل الترتيبات اللازمة مع البلد الذي سيقوم باستضافة الدورة الأولى للجنة.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، كان ٥٧ من البلدان المتضررة قد انتهى من وضع برامج عمل وطنية رامية إلى مكافحة التصحر. وتم في معظم الحالات اعتماد هذه البرامج من جانب حكومة كل من هذه البلدان. وعلى الصعيدين الإقليمي والإقليمي، تم وضع اللمسات النهائية على سبعة برامج عمل دون إقليمية وأربعة برامج عمل إقليمية.

* A/57/50/Rev.1

** تأخر تقديم هذا التقرير وذلك لتضمينه نتائج مشاورات مع المنظمات.

وقامت أمانة الاتفاقية، بالاشتراك مع أمانتي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي بتشكيل فريق اتصال مشترك لتعزيز التنسيق فيما بين الصكوك الثلاثة ودراسة الخيارات القائمة لمواصلة التعاون، بما في ذلك إمكانية وضع خطط عمل مشتركة لتعزيز أوجه التعاضد فيما بينها.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠١، عقد وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمين التنفيذي لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر اجتماعاً لفريق من الشخصيات البارزة للنظر في الصلة بين الفقر والبيئة في سياق تنفيذ الاتفاقية في الوقت المناسب وبصورة فعالة، وكذلك بهدف مواصلة المساهمة في المناقشات الدائرة توطئة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

وقد عقد الفريق جلسيتين، وقام بإعداد تقرير بعنوان "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر: أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر" وتوجيه نداء باسم نداء أغاديز.

وشجعت الجمعية العامة في قرارها ١٩٦/٥٦ مؤتمر الأطراف في الاتفاقية ومجلس جمعية مرفق البيئة العالمية على العمل في إطار من التعاون وبشكل فعال لتيسير تمويل تنفيذ الاتفاقية. كما هنأت الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين مجلس المرفق على القرار الذي اتخذته بالتوصية باعتبار تدهور التربة (التصحر وإزالة الغابات) مجالاً محورياً جديداً يركّز عليه المرفق. ومن المنتظر أن تصدّق جمعية المرفق، المقرر أن تجتمع في بيجين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، على التوصية التي قدمها المجلس.

وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، كانت ١٧٩ دولة ومنظمة إقليمية واحدة للتكامل الاقتصادي قد أودعت صكوك التصديق على الاتفاقية أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها.

أولا - مقدمة

إحدى الهيئات الفرعية لمؤتمر الأطراف، بمساعدة المؤتمر على استعراض تنفيذ الاتفاقية بانتظام. وبالتالي، اتخذت أمانة الاتفاقية خطوات مختلفة لتيسير عملية الإبلاغ تمهيدا لانعقاد الدورة الأولى للجنة.

٦ - وإثر العرض السخي الذي قدمته حكومة إيطاليا (انظر الفرع واو أدناه)، تقرر عقد الدورة الأولى للجنة المعنية باستعراض تنفيذ الاتفاقية في باليرمو في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بغرض استعراض ما قدم من معلومات لاستكمال التقارير الصادرة بالفعل، و/أو التقارير الجديدة الواردة من جميع المناطق. وقد تلقت الأمانة في هذا الصدد ١٦٠ تقريرا من البلدان الأطراف المتضررة (٤٧ تقريرا من أفريقيا، و ٣٢ تقريرا من آسيا، و ٢٨ تقريرا من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ١٧ تقريرا من أوروبا وغيرها من المناطق)، ومن أجهزة منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة (١١ تقريرا)، والمنظمات الحكومية الدولية (٨ تقارير)، والبلدان الأطراف المتقدمة النمو (١٧ تقريرا).

٧ - وبالإضافة إلى هذا، قرر المؤتمر، على النحو المبين في المقرر ١/م-٥، أن يستعان بالمساهمات الإقليمية في عملية الاستعراض، عن طريق عقد الاجتماعات التشاورية. وتلبية لهذا الطلب، تقرر عقد أربعة اجتماعات إقليمية مناظرة لمرفقات التنفيذ الإقليمي على النحو التالي:

- الاجتماع الإقليمي الآسيوي لاستعراض العملية، دمشق، ٨-١٢ تموز/يوليه.
- الاجتماع الإقليمي الأفريقي لاستعراض العملية، ويندهوك، ١٥-١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢.
- الاجتماع الإقليمي لاستعراض العملية الخاص بمنطقة شمال البحر المتوسط ووسط وشرق أوروبا

١ - في القرار ١٩٦/٥٦، المتعلق بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها السابعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويقدم هذا التقرير امثالا لذلك الطلب.

٢ - وفي القرار نفسه، لاحظت الجمعية العامة إنشاء اللجنة المعنية باستعراض تنفيذ الاتفاقية كهيئة فرعية تابعة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، ودعت الأطراف وسائر العناصر الفاعلة إلى المشاركة في الدورة الأولى للجنة.

٣ - وشجعت الجمعية العامة أيضا مؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية مكافحة التصحر، والصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، وأمانات تلك الاتفاقيات والصكوك، على مواصلة أعمالها من أجل تحسين التكامل فيما بينها، وتعزيز التعاون بهدف تيسير إحراز التقدم في تنفيذ تلك الاتفاقيات على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، وعلى تقديم تقارير عن ذلك إلى مؤتمرات الأطراف ذات الصلة بكل منها.

٤ - ووافقت الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين على استمرار الصلة المؤسسية الراهنة والترتيبات الإدارية ذات الصلة القائمة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر لمدة خمس سنوات أخرى، على أن تستعرضها الجمعية العامة ومؤتمر الأطراف في أجل لا يتعدى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

ثانيا - تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٦/٥٦

ألف - اللجنة المعنية باستعراض تنفيذ الاتفاقية

٥ - قرر مؤتمر الأطراف بموجب مقرره ١/م-٥ إنشاء لجنة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية وحدد اختصاصها، بوصفها

١٠ - وسوف تعقد الدورة الثانية للجنة في أثناء الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

باء - فريق الشخصيات البارزة المعني بالنظر في الصلة القائمة بين الفقر والبيئة في سياق التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

١١ - في نيسان/أبريل ٢٠٠١، عقد وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر اجتماعاً لفريق من الشخصيات البارزة للنظر في الصلة القائمة بين الفقر والبيئة في سياق تنفيذ الاتفاقية في الوقت المناسب وبصورة فعالة، وكذلك بهدف مواصلة المساهمة في المناقشات الدائرة توطئة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

١٢ - وقد بدأت مداورات الفريق، المؤلف من ١٤ شخصية من كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ على هامش الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف واعتمد الفريق النتائج التي خلص إليها في جلسته الأخيرة التي عقدت في أغاديز، النيجر، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وأعد الفريق تقريراً بعنوان "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر: أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر"، ووجه نداء باسم نداء أغاديز. ويؤكد هذا النداء الدور الفريد الذي تؤديه الاتفاقية في التصدي لمسألة القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، بالنظر إلى التركيز الخاص الذي توليه لمجالي الفقر المدقع وانعدام الاستقرار الاجتماعي. كما رأى الفريق أن الاتفاقية أداة للتنمية، وحماية البيئة، ومنع حركات الهجرة القسرية.

١٣ - وقد عرض تقرير الفريق ونداء أغاديز على الاجتماع التحضيري الثالث لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بهدف

وبعض البلدان الأطراف المتضررة الأخرى، جنيف، سويسرا، ٢٢-٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

• الاجتماع الإقليمي لاستعراض العملية الخاص بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بريدجتاون، ٢٩ تموز/يوليه - ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

٨ - وقامت الأمانة، بجمع وتوليف التقارير المقدمة من الأطراف والمراقبين والتقارير الخاصة بالمساهمات الإقليمية، وبإجراء تحليل أولي لهذه التقارير على أساس الأولويات المواضيعية التي حددها الأطراف، بغية تقديمها للجنة.

٩ - وتمثل النقاط المواضيعية الأساسية للاستعراض فيما يلي:

(أ) العمليات القائمة على المشاركة التي تشمل المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات ذات القاعدة المجتمعية؛

(ب) الأطر أو الترتيبات التشريعية والمؤسسية؛

(ج) تعبئة وتنسيق الموارد، المحلية منها والدولية، بما في ذلك عقد اتفاقات للشراكة؛

(د) الروابط وأوجه التآزر مع الاتفاقيات البيئية الأخرى وكذلك، حسب الاقتضاء، مع استراتيجيات التنمية الوطنية؛

(هـ) تدابير لإصلاح الأراضي المتدهورة ولإنشاء نظم الإنذار المبكر من أجل تخفيف آثار الجفاف؛

(و) رصد وتقييم الجفاف والتصحر؛

(ز) وصول البلدان الأطراف المتضررة، ولا سيما الأطراف من البلدان النامية المتضررة، إلى التكنولوجيا والمعارف والدراية الملائمة.

فيما يتصل بمشدد الموارد المالية اللازمة، ولا سيما في البلدان التي اعتمدت بالفعل برامج عملها الوطنية، وعلى دور الشركاء الإنمائيين في هذا الصدد. وأشار المشاركون إلى أن مستوى التزام الأوساط المانحة بتمويل برامج العمل الوطنية ما زال غير متناسب مع الاحتياجات التي أعربت عنها البلدان النامية المتضررة وتوقعاتها، مؤكدين أن العقبة الرئيسية الوحيدة أمام البدء بشكل فعال في الأنشطة ذات الأولوية المحددة في برامج العمل الوطنية هي عقبة ذات طابع مالي.

١٨ - كما تناول المنتدى مسائل هامة أخرى من قبيل نقل التكنولوجيا في إطار الاتفاقية، وبناء القدرات، وإيجاد إطار تمكيني لتنفيذ السياسات الإنمائية، ووضع إطار لتحقيق التكامل فيما بين السياسات والاستراتيجيات، والتعاون دون الإقليمي والإقليمي.

١٩ - وعلاوة على ذلك اعتمد في أثناء انعقاد ذلك المنتدى إعلان بعنوان "رسالة وزارية موجهة من برايا" سيقوم بتوجيهه في المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة رئيس جمهورية الرأس الأخضر، بيدرو بيريس.

٢٠ - وفي إطار التعاون القائم فيما بين الأطراف من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التقى في كراكاس، يومي ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٢، بعض رؤساء الدول والحكومات والوزراء من هذه المناطق واعتمدوا إعلان كراكاس بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تُعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا. وقد عرض إعلان كراكاس، الذي يرمي إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، على الاجتماع التحضيري الثالث لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وعهد نظراء الرئيس أوغو تشافيز، رئيس فنزويلا، ورئيس ذلك المنتدى،

توجيه انتباه صانعي القرارات الرفيعي المستوى إلى الميزة النسبية البارزة التي تتسم بها الاتفاقية كأداة نافعة لتعزيز التنمية المستدامة في أفقر المناطق وأكثرها هميشا، وبالتالي للتصدي بشكل مباشر للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتصلة بالتخفيف من وطأة الفقر.

جيم - برامج العمل

١٤ - حثت الجمعية العامة البلدان النامية المتضررة التي لم تعتمد بعد برامج عمل وطنية ودون إقليمية وإقليمية خاصة بها على التعجيل بعملية إعداد هذه البرامج بغية وضع صيغتها النهائية في أقرب وقت ممكن.

١٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، كان ٥٧ من البلدان المتضررة قد انتهى من وضع برامج عمله الوطنية الرامية إلى مكافحة التصحر. وتم في معظم الحالات اعتماد هذه البرامج من جانب حكومات هذه البلدان. وعلى الصعيدين دون الإقليمي، والإقليمي، تم وضع اللمسات النهائية على سبعة برامج عمل دون إقليمية وأربعة إقليمية.

١٦ - ومن خلال إعداد برامج العمل وإتمامها، تم تكثيف العمل في تنفيذ الاتفاقية في جميع البلدان المتضررة في كافة المناطق. ويوجه التركيز الرئيسي في الوقت الراهن إلى دعم ترتيبات الشراكة من أجل تعزيز تنفيذ هذه البرامج، وإقامة الصلات بينها وبين غيرها من استراتيجيات الاستدامة الوطنية.

١٧ - وقد اجتمعت البلدان الأطراف في الاتفاقية التي انتهت من وضع برامج عملها الوطنية مع شركائها الإنمائيين في برايا، الرأس الأخضر، في الفترة من ٥ إلى ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، لعقد منتدى بشأن تنفيذ الاتفاقية في إطار عملية التحضير للمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة. وشدد المشاركون في هذا الاجتماع على أهمية الصلات القائمة بين التصحر والفقر. كما سلطوا الضوء على الصعوبات القائمة

على هامش اجتماع مجلس مرفق البيئة العالمية. وتبادل المشاركون في الاجتماع المعلومات المنبثقة عن الاجتماعات التي عقدها الاتفاقيات الثلاث في الآونة الأخيرة، كما تبادلوا المعلومات بشأن خطط العام المقبل، ودرسوا الفرص القائمة لتعزيز الاتساق فيما بين الاتفاقيات الثلاث والهيئات الفرعية لكل منها. وكنقطة انطلاق، تقرر تنظيم حلقة عمل مشتركة بشأن الغابات لبحث سبل التعاضد فيما بين الاتفاقيات وحصرياً وتعزيزها. كما اتفق على وضع جدول زمني مشترك للأنشطة.

٢٤ - وعقد الاجتماع الثاني لفريق الاتصال المشترك في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ في نيويورك لمناقشة المسائل المتصلة بالجدول الزمني المشترك وبحلقة العمل المشتركة المتعلقة بالغابات. ونُظِم اجتماع ثالث للفريق في أثناء شهر نيسان/أبريل في لاهاي اتفق في أثناءه المشاركون على عقد حلقة العمل المتعلقة بالغابات في حريف عام ٢٠٠٢. وسوف تركز حلقة العمل هذه على أوجه التعاضد فيما بين الاتفاقيات، مستعينة بالغابات بوصفها الأساس الذي يستند إليه في مجال الموارد الطبيعية لتعزيز الصلات القائمة بينها.

٢٥ - وعلى الصعيد الوطني، ساندت الأمانة مسألة تنظيم حلقات العمل الوطنية بشأن أوجه التعاضد القائمة فيما بين الاتفاقيات الثلاث. وقد جمعت هذه العملية القائمة على أساس قطري بين مختلف أصحاب المصالح المعنيين بكل من هذه الاتفاقيات وأكدت وجود طلب على بناء القدرات. ويرمي هذا الاتجاه أساساً إلى إدماج عملية تنفيذ الاتفاقية في استراتيجيات التنمية الوطنية عن طريق الربط بين الاستراتيجيات ذات الصلة المتبعة في الوقت الراهن في مجال التنمية المستدامة. وقد نظمت حلقات العمل هذه بالفعل في أوغندا وبوركينا فاسو وبوليفيا وجمهورية تنزانيا والسلفادور وفنزويلا وكوبا ومنغوليا. ووردت عدة طلبات للحصول على الدعم إلى الأمانة من البلدان الأطراف المهتمة بعقد

إليه. مهمة نقل إعلان كراكاس إلى مؤتمر القمة في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا.

دال - أوجه التعاضد مع الاتفاقيات والمنظمات الأخرى ذات الصلة

٢١ - أعدت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الوثيقة ICCD/COP(5)/6 بشأن "استعراض الأنشطة الرامية إلى تشجيع وتعزيز العلاقات مع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة ومع المنظمات والمؤسسات والوكالات الدولية ذات الصلة"، وقامت بعد ذلك بعرضها على الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف. وتقدم هذه الوثيقة وصفا للعلاقات والتعاون فيما بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأراضي الرطبة (رامسار)، وغيرها من الشركاء المؤسسين الرئيسيين الآخرين، من قبيل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٢ - ونظراً إلى أن هيئات إدارة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قد حثت في العديد من التوصيات والاستنتاجات والقرارات أمانات الاتفاقيات الثلاث على التعاون وتوحي أكبر قدر ممكن من التساوق فيما بينها عند إدارة العمليات الخاصة بكل منها، قامت أمانات الاتفاقيات الثلاث بتشكيل فريق اتصال مشترك لتعزيز التنسيق فيما بين الصكوك الثلاثة، ودراسة الخيارات القائمة لمواصلة التعاون، بما في ذلك إمكانية وضع خطط عمل مشتركة.

٢٣ - وقد عقد الاجتماع الأول لفريق الاتصال المشترك في واشنطن العاصمة، في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١،

ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونس، تونغا، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جزر كوك، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية تانزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية السلوفاكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيوتي، الداغرك، دومينيكا، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، الصين، طاجيكستان، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو، فرنسا، الفلبين، فترويل، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكامرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كيريباس، كينيا، لبنان، لكسمبرغ، ليريا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة

حلقا العمل الوطنية هذه بشأن أوجه التعاضد خلال عام ٢٠٠٢.

٢٦ - وشجعت الجمعية العامة أيضا في قرارها ١٩٦/٥٦ مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومجلس جمعية مرفق البيئة العالمية على العمل في ظل من التعاون وبشكل فعال لتيسير تمويل التنفيذ التام للاتفاقية من جانب المرفق بغية تحقيق أهداف الاتفاقية في مجال تدهور التربة، وبخاصة التصحر وإزالة الغابات. وفي أثناء الدورات السابقة للجمعية ول مؤتمر الأطراف، كان العجز في الموارد المالية من العقبات التي ذكر أنها تعرقل تنفيذ الاتفاقية. ولمعالجة هذه القضية، وقع اختيار المجتمع الدولي على مرفق البيئة العالمية كأحد الجهات التي توفر الموارد الأساسية المطلوبة للتمويل المشترك لتنفيذ الاتفاقية. ووجهت الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين التهنئة لمجلس مرفق البيئة العالمية على القرار الذي اتخذته بالتوصية باعتبار تدهور التربة (التصحر وإزالة الغابات) أحد المجالات المحورية الجديدة للمرفق. ومن المنتظر أن تصدق جمعية المرفق، المقرر أن تجتمع في بيجين في شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل، على التوصية التي قدمها المجلس.

هاء - الإجراءات التي اتخذتها الدول

٢٧ - في الفقرة ٢ من القرار ٢٠٤/٥٥، أهابت الجمعية العامة بجميع البلدان التي لم تصبح بعد طرفا في الاتفاقية أن تصدق عليها أو تنضم إليها في أقرب وقت ممكن.

٢٨ - وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، كانت الدول التالية البالغ عددها ١٧٩ دولة، ومنظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي قد أودعت صكوك التصديق على الاتفاقية أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها: الاتحاد الأوروبي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور،

الإيطالية للتوصل إلى قرار نهائي بشأن المكان المحدد للاجتماع. وعقب هذه المشاورات، أبلغت الحكومة الإيطالية الأمانة في ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٢ بعرضها استضافة دورة اللجنة في صقلية في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

ثالثا - الاستنتاجات

٣٢ - قد ترغب الجمعية العامة في أن تحيط علما بالنتائج التي توصل إليها مجلس وجمعية مرفق البيئة العالمية بشأن تحديد تدهور التربة (التصحّر وإزالة الغابات) كمجال محوري جديد بالنسبة للمرفق. وكذلك قد ترغب الجمعية العامة في أن تحيط علما باستنتاجات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة فيما يتصل بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وأن تدعو مجلس وجمعية مرفق البيئة العالمية وكذلك مؤتمر الأطراف في الاتفاقية إلى وضع هذه الاستنتاجات موضع التنفيذ.

لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - المتحدة)، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، نيوي، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

واو - الترتيبات المتخذة لعقد الدورة الأولى للجنة المعنية باستعراض تنفيذ الاتفاقية

٢٩ - اتخذت الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف المقرر م/٢-٥ الذي قررت بموجبه عقد الدورة الأولى للجنة المعنية باستعراض تنفيذ الاتفاقية في بون بألمانيا، مقر أمانة الاتفاقية، في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، إذا لم يقدم أي طرف عرضا لاستضافة الدورة وتحمل التكاليف المالية الإضافية المتصلة بذلك. ومن ثم، دعا المؤتمر الأمين التنفيذي إلى أن يقوم، بالتشاور مع مكتب مؤتمر الأطراف، وقبل ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، بمراجعة أي عرض يقدمه أحد الأطراف لاستضافة الدورة الأولى للجنة المعنية باستعراض تنفيذ الاتفاقية.

٣٠ - وفي اثناء شهر شباط/فبراير أبلغت حكومة إيطاليا الأمانة برغبتها في استضافة دورة اللجنة في مكان ما بجنوب البلد يقرر فيما بعد. وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢، أعلنت وزارة خارجية إيطاليا بالإضافة إلى ذلك أنها قد قررت تخصيص جزء من تبرعاتها للأمانة لعام ٢٠٠٢ لتنظيم اجتماع اللجنة إذا وقع الاختيار على إيطاليا لاستضافة الاجتماع.

٣١ - ومن ثم، أبلغت الأمانة مكتب مؤتمر الأطراف بهذا التطور والتمست منه الإذن في أن تجرى مشاورات مع الحكومة الإيطالية في هذه المسألة. وقام المكتب بعد ذلك بتكليف الأمين التنفيذي بمواصلة المحادثات مع الحكومة